



**هل تم إيقاف العمل بقرار مجلس الأمن رقم 1973 والذي وصفه الأمين العام عند صدوره بالتاريخي ويتعلق بحماية المدنيين في ليبيا ؟ وإذا كان القرار لايزال قائم كم يجب أن يموت من المدنيين حتى يفعل ؟**

ج - 1 قرار مجلس الأمن 1973 الذي صدر في 11 مارس صدر لحماية المدنيين الليبيين من نظام ديكتاتوري كان يتحكم آنذاك بجميع مرافق ومؤسسات الدولة. ولكن اليوم يوجد مؤسسات ليبية وسيادة ليبيا وهي المسؤولة عن حماية المدنيين. الأمم المتحدة تدافع عن حقوق المدنيين من خلال إيجاد حل سياسي في البلاد لإنهاء الصراع المسلح وتجنب المدنيين ويلات الحروب. إضافة إلى العملية السياسية فإن البعثة في تواصل دائم مع جميع الأطراف لمناصرة المدنيين والتأكد من عدم التعرض لهم عند حدوث أي قتال مسلح والبعثة تراقب وتوثق الخروقات ضد المدنيين وتتدخل حين أمكن لحمايتهم ومساعدتهم.

**ما هو تعريفكم للجيش الوطني وما الفرق بينه وبين المجموعات المسلحة ؟**

ج - 2 هناك تعريف واضح للجيش الليبي الموحد في الإتفاق السياسي وهذا هو تعريفنا إذ أن ليبيا الموحدة بحاجة إلى جيش موحد وقوات الجيش الوطني الليبي تمثل لبنة أساسية لذلك الجيش الليبي الموحد المنصوص عليه في الإتفاق.

**ما تفسيركم لحمل معظم المجموعات المسلحة في طرابلس صفة وشعار الجيش والشرطة ، وتقاضيهما المرتبات من الخزينة العامة التي يوقع على إذونات صرفها رئيس الحكومة ؟ ومن يتحمل مسؤولية سلوكها مدفوع الثمن ؟**

ج - 3 هذا الأمر يشكل هاجس لدى كل الليبيين كما هو هاجس لنا ومن أجل حماية المدنيين قامت الأمم المتحدة برعاية مفاوضات بين الأفرقاء الليبيين لمدة سنة ونصف من أجل وضع بديل لجميع لهذه الأمور وتوصلوا إلى إتفاق وهو الإتفاق السياسي الليبي الذي ينص على إنشاء دولة المؤسسات والقانون. وينص هذا الاتفاق أيضاً على ترتيبات أمنية واضحة لاستعادة النظام. وينبغي تنفيذ هذه الترتيبات. ويجب أن تغادر الجماعات المسلحة المدن الليبية وافساح المجال لجهاز أمن مهني موحد تحت قيادة مدنية

هل يمكن إنتقاء بعض المواد دون غيرها من الإتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخريات، أم أنه إتفاق شامل وكامل لا إنتقاء فيه ؟

ج 4 - هو بالفعل إتفاق كامل وشامل وإنه لأمر مثالي أن يتم تطبيقه بالكامل، ولكن بنفس الوقت مواد الاتفاق ليست منقوشة على حجر. حيث ينص الاتفاق السياسي الليبي على آلية للتغيير في حال تطلبت الظروف السياسية ذلك. وهناك أيضاً آليات واضحة في الاتفاق السياسي الليبي تسمح بمعالجة القضايا الخلافية التي تنشأ أثناء التنفيذ، حتى تعديل الاتفاق نفسه. وأشجع جميع الأطراف الليبية على استخدام هذه الأدوات والآليات. الأمر متروك لليبيين أنفسهم للاتفاق على حلول لهذه المسائل. نحن نؤيد ما يتفق عليه الليبيون، طالما كان يمثل حلاً شاملاً وفي إطار الاتفاق السياسي الليبي.

المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق نتاج إتفاق سياسي مزال معطل، لكن المجلس يعمل ويفرض إلتزامات عديدة أمام أي كيان منتخب قادم.. هل تعتبر هذا طبيعى ولا توابع قانونية عليه؟

ج 5- المجلس الرئاسي معطل فلقد قام بالكثير مقارنة بالإمكانات الضئيلة جداً المتوفرة لديه ونظراً إلى العقبات والتحديات الكثيرة التي يواجهها بالطبع يجب بناء وتعزيز المؤسسات الأمنية والمؤسسات المالية يجب أن تكون تحت سلطة المجلس الرئاسي. الناس لا تستطيع الإنتظار أشهر وسنين أو حتى اسابيع من أجل الذهاب للعمل وإرسال اولادهم إلى المدارس وتلقي العلاج في المستشفيات.

ما هي معاييركم لإعتماد الأعضاء الممثلون في الحوار الذي سيلزم جميع الليبيين، ويتعثر فرض جل بنوده ولا بواذر لسرياته ؟

ج 6 - المعيار الوحيد الذي تركز عليه البعثة هو ما يختاره الليبيون في كافة الشؤون الليبية وذلك من منطلق التزامنا القوي بسيادة ليبيا ودورنا يقتصر على تسهيل وعقد جلسات الحوار والوساطة وتقريب وجهات النظر بين الليبيين وليس التدخل وفرض آراء أو حلول فهذا الأمر متروك لليبيين وحدهم. وهذا الأمر ينطبق على لجنة الحوار التي ضمت ممثلين عن معظم الأطياف السياسية والإجتماعية في ليبيا مختارين من قبل الليبيون أنفسهم ولم تقم البعثة بهذا الدور.

برايمكم هل ما يحدث في ليبيا حتى اليوم طبيعي وفي السياق السليم، ومن يمكن أن يتحمل هذه الكلفة الباهظة الثمن من أرواح وأموال وممتلكات ومستقبل معطل أمام أجيال ؟

رسالتي إلى الليبيين

إنني أناشد جميع الليبيين إلى البدء في العمل على حل المشاكل بأنفسكم. اتحدوا من أجل أطفالكم ومستقبلكم في ليبيا مستقرة ومزدهرة. هذه مسؤوليتكم ونحن على أتم الاستعداد لمساعدتكم ودعمكم.